

المحور الثاني: الدولة.

تمهيد:

يتمحور موضوع الدولة حول تعريف الدولة والأركان التي تقوم عليها، وخصائص الدولة كتنظيم يعلو جميع المؤسسات التابعة لها ومختلف النظريات المتعلقة بتفسير نشأتها، كما يضم هذا الموضوع أشكال الدول.

تعريف الدولة:

يعرف فقهاء القانون الدستوري كمايلي:

مجموعة بشرية مستقرة على ارض معينة وتتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معيناً يهدف لصالح العام ويستند الى مزودة بصلاحيه الاكراه .
وسيتم تناول موضوع الدولة في عدة نقاط متتالية بدا بالتطرق الى اصل نشأتها .

المحاضرة الرابعة :أصل نشأة الدولة

اختلف الفقه في اصل نشأة الدولة عبر عدة نظريات مختلفة يمكن تقسيمها الى صنفين اساسين: نظريات غير ديمقراطية ونظرية ديمقراطية سوف يتم ذكر أهمها.

أولاً: النظريات الغير قانونية

لقد حاول أنصار هذه النظرية تفسير أصل نشأة الدولة، وأساس الس لطة فيها، بناء على أسس اجتماعية ودينية وتاريخية، أي أن مبررات نشأة الدولة في ظل هذه النظرية، مجردة وخالية من أي أساس قانوني. لذلك أطلق عليها تسمية

النظريات القهرية أو الاستبدادية والتي يدخل ضمنها عدة نظريات، تشكل في مجملها النظريات الغير ديمقراطية؛ منها النظريات الميتافيزيقية أو التيقراطية ، ونظرية القوة أو الغلبة، ونظرية التطور

1- النظريات الميتافيزيقية أو التيقراطية

إن مضمون النظريات الميتافيزيقية أو التيقراطية les théories theocratiques، هو أن أساس أصل نشأة الدولة والسلطة فيها، يرجع إلى الإرادة الإلهية، مما يجعل الحاكم له مكانة تسمو على إرادة الشعب، لأن السلطة تسلمها من الله.

وإن كان فقهاء هذه النظرية، قد اتفقوا على أن أصل نشأة الدولة يرجع للإرادة الإلهية، غير أنهم اختلفوا في تفسير ذلك، لذلك ظهرت ثلاثة اتجاهات.

أ-نظرية تقديس الحاكم

يرجع أساس هذه النظرية إلى أن الدولة هي من صنع الإله، وهو نفسه الحاكم على الأرض ، وبالتالي فقد استمد الحاكم سلطته بذلك مقدس سر طرف الشعب، ويصل الأمر إلى حد عبادته وعدم معارضته، ويملك سلطة مطلقة وأوامره مقدسة، لا تخضع لأي نقاش من طرف الرعية .

وهذا ما كان سائدا في الحضارات القديمة خاصة الفرعونية؛ إذ نجد أن فرعون قد ادعى الألوهية وفرض على المحكومين عبادته . وقد استمر تأثير هذه النظرية إلى غاية النصف الثاني من القرن 18، إذ كان بعض الأباطرة في آسيا يعاملون بمثابة الآلهة. لهذا، فالشعب الياباني مثلا وإلى غاية الحرب العالمية الثانية، يعتبر الإمبراطور بمثابة آلهة تعبد وتقدس، وقد امتد ذلك إلى أوروبا خاصة ألمانيا وإسبانيا.

ب- نظرية الاختيار الإلهي للحكام

يرى أنصار النظرية الاختيار الإلهي للحكام *Droit divin surnaturel* ، بلبن الدولة هي من صنع الخالق عزوجل، وبالتالي فهو يختار من يخلفه في الأرض أي الحاكم. هذا الأخير صاحب السلطة التي تسلمها من الله مباشرة، وبالتالي يجب طاعته وعدم عصيان أوامره والخضوع له، لأنه مجرد منفذ لإرادة الله ، ومن عصى الحاكم فقد عصى الله.

ولقد امتدت جذور هذه النظرية في الكثير من الحضارات، إذ تدرع بها ملوك فرنسا القرن 17، من أجل تبرير سلطات الملك المطلقة، وجعلهم غير مسؤولين امام رعاياهم؛ فهم يزعمون أنهم لا يسألون إلا أمام الله الذي وهبهم الحكم والسلطة.

وفي هذا الإطار، أعلن الملك لويس الرابع عشر في كتابه سنة 1770، أن

السلطة تؤول للملوك بتفويض من العناية الإلهية؛ فالله لا الشعب هو مصدر

السلطة، ولا يسأل الملوك عن مباشرة سلطاتهم إلا أمام الله ، الذي خولهم إياها.

ونفس الفكرة أكدها لويس الخامس عشر، عندما أكد على أن الملك يتلقى السلطة

من الله ، وأن سلطة عمل القوانين، هي من اختصاصه وحده، ولا يشاركه في ذلك

أحد."

ج- الاختيار الإلهي الغير مباشر "العناية الإلهية:

إن النظرية الاختيار الإلهي الغير مباشر العناية الإلهية Droit divin

providentiel لا تختلف كثيرا عن النظرية السابقة، غير أنها تعتبر محاولة من

أجل الحد من السلطات المطلقة للملوك، وأساس هذه النظرية، هو أن الحاكم لا

يختاره الله مباشرة، وإنما الشعب هو الذي يختاره، ولكن بعناية وبتفويض من الله،

الذي يوجه إرادة الأفراد وتصرفاتهم نحو اختيار شخص أو أسرة لتولى السلطة.

وبالتالي نستنتج من خلال هذه النظرية، والتي يسميها البعض بالنظريات

الدينية، لكن في الأصل لا علاقة لها بالدين، وهي تسمية غير صحيحة، لأن

الإسلام يرفض هذه النظرية وقد حاربها، إذ نجد أن القرآن الكريم يبين لنا في

العديد من آياته، أن الله عزوجل قد أرسل الرسل من أجل محاربة الملوك الذين ادعوا الألوهية، كما أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه، يقول في خطبة توليه الخلافة " أني وليت عليكم ولست بخيركم ". وهذا يعني، أن الأفراد هم أصحاب السلطة .

2- نظرية القوة و التفوق

إن أنصار هذه النظرية، والتي يتزعمها الفقيه الألماني أوبنهايمر Oppenheimer والفرنسي شارل بودان Charles Beudant ، إذ يرو بأن الدولة قد نشأت عبر الصراع والاقتيال بين مجموعات بشرية، في مرحلة من مراحل التاريخ. وينتهي هذا الصراع بفرض مجموعة من الناس لسلطاتها وإرادتها، من خلال وضع نظام اجتماعي معين يسير عليه أفراد المجتمع، حتى ولو تطلب الأمر القوة والإكراه والتسلط.

وبالتالي، فإن الدولة قد نشأت عبر الصراعات والحروب، بعدها تتشكل جماعات منتصرة في هذه الحرب وتفرض إرادتها على باقي الأفراد، خاصة وأن الحياة الإنسانية الأولى، كان يحكمها نظام الأسر وكان الاقتتال دائما موجودا بينهم، فإذا انتصر رب أسرة ما، يضم الأسر الأخرى إليه، كما أن التاريخ قد كشف على أن العديد من الدول قد نشأت عبر هذا الأسلوب.

غير أن هذه النظرية، قد انقسمت إلى عدة اتجاهات فقهية، من أجل تفسير نشأة الدولة عبر الصراع والاقتتال والقوة. وأهم هذه النظريات، نجد نظرية ابن خلدون، بالإضافة إلى نظرية أخرى تعتمد على نفس المبدأ في نشأة الدولة. ولكن ليس القوة المادية وإنما القوة الاقتصادية، وهي والنظرية الماركسية، بالإضافة إلى نظرية التضامن الاجتماعي.

أ- تفسير العلامة ابن خلدون

يرى العلامة ابن خلدون، إن حاجة الإنسان لسد ما يحتاجه من متطلبات العيش، تدفعه إلى الصراع والاقتتال. وهذه الفوضى هي التي تستدعي وجود حاكميفرض سيطرته على المجتمع بالقوة والقهر. فهذه الأسباب، هي التي بفضلها تنشأ الدولة. غير، أنه أضاف عوامل أخرى لتدعيم نظريته، حتى لا تبقى محصورة في القوة فقط

• صفة الزعامة أو الشخصية الكاريزمية

من أجل ضمان عدم الاقتتال، يظهر من بين الأفراد شخص قوي يفرض أنه سلطاته وإرادته على باقي أفراد المجتمع، وهو الذي يعتبر حاكماً لهذه الدولة. غير أنه يجب أن يتميز بالعديد من الصفات منها، الاستقامة، والشجاعة، والكرم، والمروءة، واحترام الدين والعلماء، والصدق، والسداد، والحكمة، والوفاء بالوعود.

وإن كانت هذه الصفات قد تجعل الحاكم ليس مستبدا، لكن يجب أن يفرض قوته وشخصيته على الجميع حتى ولو بالقوة إن لزم الأمر.

• العصبية (الولاء أو القومية)

هي ذلك الالتحام والإرتباط الذي يجمع أعضاء الجماعة البشرية؛ مما يجعلهم يشعرون بالانتماء إلى هذه الجماعة، ويولد لديهم الولاء والوفاء والقومية اتجاهها ، وتقوي لديهم النزعة من أجل فرض أنفسهم على الغير، وإخضاع الجماعات الأخرى الضعيفة حتى تصبح وكأنها أقوى الجماعات على الإطلاق، وبالتالي فإن العصبية يقع عليها العبء الأكبر في الحفاظ على تماسك أفراد المجتمع وقيامه.

• العقيدة

إن الإيمان بالدين والتمسك به من طرف أفراد الجماعة، يعتبر عامل مهم في قوة الدولة واستمرارها، خاصة في توحيد وتنظيم وتضامن أعضاء الجماعة. ولقد أعطى ابن خلدون مثالا عن ذلك بالنسبة للكثير من القبائل، التي أنشأت دولا قوية، مثل المرابطين والموحدين واستطاعوا الصعود كقوة اجتماعية.

ب- النظرية الماركسية:

يرى أنصار هذه النظرية، أن الدولة قد نشأت بناء على الصراع والتناقض الطبقي، كما أنها ترول بزوال هذا الصراع ؛ إذ أنه بمجرد انقسام المجتمع إلى طبقات، تظهر الدولة من أجل حماية النظام العام، والوقوف إلى جانب الطبقة المسيطرة اقتصاديا. فهذه الطبقة يتزعمها البرجوازيون، وخوفا من ثورة العمال ضدهم، يقومون بإنشاء الدولة لحماية مصالحهم وإخضاع الحال لسيطرتهم. غير أنه سرعان ما يثور وينتفض العمال على هذه الطبقة البرجوازية، بعدها ينتقل المجتمع إلى النظام الاشتراكي. هذا الأخير، الذي يحقق المساواة الاجتماعية. من خلال الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وبالتالي تزول وظيفة الدولة، لأنه لم يعد هنالك صراع الطبقي.

ج- نظرية التضامن الاجتماعي:

يتفق الفقيه الفرنسي ليون دوجي Leon Duguit، صاحب هذه النظرية مع العلامة ابن خلدون، على أن الإنسان كائن بطبيعته ولا يستطيع العيش في عزلة. أنه لا يتفق معه في كيفية نشوء الدولة، إذ يرى أن هذه الأخيرة تبلورت نتيجة غير عدة عوامل، من بينها انقسام المجتمع إلى أقوياء وضعفاء، والخلاف السياسي هو سبب ظهور الدولة، وهي تظهر فقط عند انقسام الجماعة، واستحواد إحدى طبقاتها على السلطة من طرف جماعة لديها نفس المبادئ والأفكار يسعون لتحقيقها.

بعدها كذلك تنقسم هذه الجماعة من أجل توزيع الوظائف والاختصاصات
بينهما وتحقيق أهدافها، ثم تكتسب قوة الإكراه من خلال فرض إرادتها وسلطاتها
على بقية الأفراد. وفي الأخير، يظهر التضامن الاجتماعي من خلال تقبل
المجتمع لهذه الجماعة والاتفاق على وظائفها.

وإن كان التضامن الاجتماعي يسموا على كل الفوارق الاجتماعية، وهو
عامل يجمع بين الطبقتين ، من خلال القضاء على الصراع الطبقي، غير أن
الطبقة الضعيفة مقيدة بالتضامن الاجتماعي، ولا يمكنها أن تقاوم سلطة إكراه
الدولة، حتى ولو لم تقم هذه الأخيرة بالتزاماتها اتجاه المحكومين.

3- نظرية التطور العائلي والتاريخي:

لقد لقت هذه النظرية قبولا كبيرا من طرف فقهاء القانون الدستوري، وهذا
لكونها قد أعطت تفسيراً واقعياً ومنطقياً لنشأة الدولة. إذ يرى أنصار هذه النظرية،
أن الدولة لم تنشأ نتيجة عامل واحد، وإنما نتيجة تضافر عدة عوامل، ويمكن تقسيم
و

جهة النظر هذه، إلى نظرية التطور العائلي، ونظرية التطور التاريخي.

أ- نظرية التطور العائلي:

يرى أنصار هذه النظرية وعلى رأسهم أفلاطون وأرسطو، أن أصل نشأة الدولة وأساس السلطة فيها، تجد مصدرها في الأسرة والسلطة الأبوية، باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، إذ تطورت الأسرة وأصبحت قبيلة، ثم انقسمت إلى عشائر، ثم تشكلت قرى ثم مدينة؛ وبتعدد المدن نشأة الدولة، كما أن شعور الفرد داخل الأسرة، هي نفس الشعور داخل الدولة، كما أن سلطة رب الأسرة هي شبيهة لسلطة الحاكم.

فهذه النظرية وإن كانت مقبولة لدى الفقه الدستوري كأساس لنشأة الدولة، غير أنها لاقت عدة انتقادات، من خلال أن هنالك دول لم تنشأ عبر هذا التطور. كما أن أنصار هذه النظرية يشبهون رب العائلة بالحاكم، غير أن هنالك فرق كبير، لأن الحاكم يستمد سلطته من الشعب، وهذا الأخير هو الذي يمكن له سحب السلطة منه، وهذا لا يتصور في العائلة، خاصة وأن سلطة رب العائلة تغطي عليها الاعتبار العاطفية، بينما الدولة تتمتع بسلطة الإكراه.

ب- نظرية التطور التاريخي:

يرى غالبية الفكر المعاصر ومن بينهم أنصار هذه النظرية، أن الدولة لم تنشأ بوجود عامل واحد، سواء كان ديني أو طبيعي أو طبقي أو على أساس القوة، وإنما تنشأ الدولة من خلال توفر مجموعة عوامل وظروف متعددة تتفاعل مع

الزمن. وبالتالي يستحيل الاعتماد على نظرية واحدة من النظريات السالفة الذكر،
من أجل تفسير نشأة الدولة وأساس السلطة فيها.

ثانياً: النظريات الديمقراطية أو القانونية:

سميت هذه النظريات بالنظريات الديمقراطية نظراً لتدخل ارادة الشعب فيها
و بالرجوع إلى النظريات السابقة، فقد حاولت تفسير أصل نشأة الدولة بناء
على عدة عوامل، طبيعية ودينية واقتصادية أو القوة. لكن تجد أنها لم تعط تفسيراً
قانونياً لنشأة الدولة. وهذا ما أدى إلى ظهور نظريات قانونية أو ديمقراطية،
حاولت تفسير نشأة الدولة على أسس مختلفة تماماً على ما توصلت إليه النظريات
السابقة.

إذ تقوم النظريات الديمقراطية على أساسين : الأول هو التفسير القانوني
لنشأة الدولة، وأساس السلطة فيها، أي أن هنالك تصرف قانوني أدى إلى ظهور
الدولة . أما الأساس الثاني، فإن السلطة مصدرها الشعب، وسلطة الحاكم لا تكون
مشروعة. إلا إذا استندت إلى موافقة ورضا الشعب. لذلك سميت بالنظريات
الاتفاقية، ومن بين النظريات التي تدخل ضمن النظريات الديمقراطية أو الاتفاقية،
نجد العقد الاجتماعي، والبيعة في الإسلام.

- نظرية العقد الاجتماعي:

لقد اهتم المفكرون والفلاسفة بالبحث في أصل نشأة الدولة، وكيف ظهرت للوجود، ومن الطبيعي أن تتعدد المذاهب والنظريات في تفسير أصل نشأة الدولة، لتعدد الباحثين وتنوع ثقافتهم واختلاف ميولاتهم. ونظرا للصلة الوثيقة بين الدولة والسلطة السياسية كأحد أركانها، فإن هذه النظريات تصلح أيضا لتفسير أصل وأساس السلطة السياسية في الدولة.

من بين هذه النظريات نجد نظرية العقد الاجتماعي، التي تقوم على أساس أن سلطة الدولة مصدرها الشعب أو الإرادة الحرة للجماعة، ولا تكون مشروعة إلا إذا كانت تابعة من الجماعة وموافقة لها. كما أن نشأة الدولة، قد تمت عبر التعاقد أو الاتفاق بين الأفراد الذين أرادوا أن ينتقلوا من وضعية إلى وضعية أخرى، إذ كانوا يعيشون حياة الفطرة، لذلك حاولوا إيجاد سلطة عليا تقوم بتحقيق السلام والأمن لهم، يعني الانتقال إلى الحياة المدنية.

ورغم قدم هذه النظرية، إلا أنها قد تبلورت بشكل واضح على يد ثلاثة فلاسفة، وهم توماس هوبز، وجون لوك، وجون جاك روسو. هؤلاء كلهم متفقون على

مضمون النظرية، غير أنهم اختلفوا حول مضمون العقد، خاصة أطراف العقد،
والوضع التي كان يعيشها الأفراد قبل العقد، وآثار هذا العقد.

أ- تصور توماس هوبز:

ان توماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679) انجليزي الأصل،
ولد في زمن اضطريت في الأوضاع في بلاده، لذلك حاول الدفاع عن سلطة الملك
وتقوية نفوذه وسلطته، وهذا من أجل تفادي الفوشي. لذلك كان له تصور خاص
للعقد الاجتماعي كأساس لنشأة الدولة، وأساس السلطة فيها وهذا من خلال كتاب
نشره سنة 1651 تحت عنوان le Leviathan

يرى توماس هوبز، أن حياة الإنسان قبل نشأة الدولة، كانت شقاء وبؤسا،
وهذا بسبب الأنانية، وكان الإنسان ذنبا لأخيه الإنسان وعدوا له، وهذا من أجل
غريزة البقاء، فكان الإنسان منبع كل الشرور والكرهية وحب الذات، وهذه هي
مميزات الحياة الفطرية، إذ كانت الإنسانية في طريق الزوال.

وأمام هذه الحقيقة المرة التي كان يعيشها الأفراد، هدى الناس تفكيرهم إلى
الخروج من هذه الوضعية المهددة لحياة البشر، إلى البحث عن وسيلة تخرجهم من

الشقاء أي من الحياة الفطرية إلى الحياة المنظمة، فكان الاتفاق على إبرام عقد، والبحث عن شخص يتنازلون له عن كل حرياتهم وحقوقهم ليمنع الفوضى الضارية في المجتمع.

هذا الحاكم لم يكن طرفا في العقد، لأن هذا الأخير قد أبرم بين الأفراد فقط. وعند ظهور الدولة تنوب كل إرادات الأفراد مشكلة إرادة واحدة هي إرادة الحاكم، الذي ليس لهم محاسبته أو الثورة عليه فسلطته مطلقة، لأن البشر عندما أبرموا العقد لم يكن الحاكم طرفا فيه، خاصة وأنهم قد تنازلوا عن كل حقوقهم وحرياتهم تنازلا كاملا غير مشروط. وهذا ما يبرر السلطة المطلقة، فهم مخيرون بين الفوضى العارمة أيا لرجوع للحياة الفطرية، أو السلطة المطلقة.

فالحاكم عندما يعتلي العرش، يترك فترة أسبوع نعم فيها الفوضى والنهب والاقْتتال والاعتداء وتزداد الصراعات، ثم بعدها يحكم قبضته ويسترد الأمن، وهذا حتى يعرف الأفراد أهمية وجود الحاكم في القضاء على هذه الصراعات، وبالتالي، فإن الأفراد يفضلون الحكم المطلق على الفوضى . كما أن الإنسان لا يستطيع أن يسترد ما تنازل عنه، والحاكم غير ملزم بأي شيء مادام أنه ليس طرفا في العقد، ما عدى توفير الأمن والاستقرار وهو شرط جوهري في العقد.

ب- تصور جون لوك:

لقد كان الفيلسوف الانجليزي جون لوك (1632-1704) John Locke ، مخالفا تماما لمواطنه توماس هوبز، وقدم للعقد الاجتماعي تصورا آخر، من خلال كتاب نشره سنة 1690 تحت عنوان les deux traités du Gouvernement civile، حيث توصل إلى نتائج عكس ما توصل إليه هوبز. ف في تصور جون لوك، للعقد الاجتماعي، أن حياة الأفراد قبل إبرام العقد كانت فطرية، غير أنها تتميز بالحرية والمساواة والعدالة والأمن، واحترام حقوق الغير في إطار القانون الطبيعي.

غير أنه بعد تكاثر عند البشر، أصبحوا متخوفين على مستقبل البشرية ، لذلك فكروا في ضرورة الحفاظ على السلم الموجود، لكن مع الانتقال إلى حياة أفضل وأكثر تنظيما. لذلك أرادوا إبرام عقد يتنازلون بمقتضاه عن بعض حقوقهم وحياتهم الطبيعية، من أجل إقامة العدل والنظام داخل المجتمع.

وبالتالي، فهو تنازل جزئي عن الحقوق والحريات، بالقدر اللازم لتسيير تلك الحياة التي كانت تقريبا منظمة، ويبقى الجزء الآخر من الحقوق والحريات يحتفظ به الأفراد. كما أن الحاكم، هو طرف في العقد ويتحمل الواجبات المفروضة عليه، وإذا لم يلتزم بما هو موجود في العقد، جاز للمحكومين عزله، وهذا بسبب أن الأفراد لم يتنازلوا عن كل حرياتهم، وهذا ما يدعم تقييد سلطة الملوك.

ج- تصور جون جاك روسو

لقد أصدر الفيلسوف الفرنسي روسو Jean-Jacques Rousseau ،

(1712- 1778) كتاب سنة 1762 تحت عنوان le Contrat Social ، حاول

من خلاله تفسير نشأة الدولة، بناء على افتراض العقد الاجتماعي. إذ يرى أن فطرة الإنسان تتسم بالحرية والمساواة والسعادة، كما يرى أن حياة الفطرة أحسن بكثير من الحياة المدنية والتي يفقد فيها بعضنا من حريته.

غير أنه، عندما تعقدت حياة الإنسان بظهور الملكية والتناقضات السعودية للصراعات، فظهرت عدم المساواة وبدأ صراع المصالح، وأصبحت الملكية هي أساس الصراع بين من يملك ومن لا يملك، بين الفقراء والأغنياء، وهنا بدأ التفكير في ضرورة وجود الدولة التي تضمن الاستقرار في المجتمع.

لذلك اضطر الأفراد إلى التنازل عن بعض حرياتهم لسلطة الدولة، والتي تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار. أما أطراف العقد، فهو لم يتم بين الأفراد فقط مثلما توصل إليه هوبز، وليس بين الأفراد من جهة والحاكم من جهة أخرى، مثلما توصل إليه جون لوك، ولكن العقد تم بين الأفراد أنفسهم باعتبارهم مستقلين ومنعزلين الواحد عن الآخر، والثانية بصفتهم متحدين ومن خلاله يظهر الشخص الجماعي أو الإرادة الجماعية.

ويترتب عن ذلك، وجود عقد يحدد الالتزامات المتبادلة بين الشخص
الجماعي الكلي أي الإرادة الجماعية، وبين كل شخص من الأشخاص الطبيعيين،
أي أن كل فرد تنازل عن كل حقوقه وحياته الجماعة بطريقة تبادلية من طرف
الجميع، فكل فرد هو حاكم ومحكوم في نفس الوقت، ويخضعون لنفس الحقوق
والواجبات.

كما أن الحاكم و غن لم يكن طرفا في العقد؛ فإنه مجرد حاكم باسم الإرادة
الجماعية أي الأمة، فهو فقط يتكلم باسمها ونيابة عنها، وبالتالي يكون مسؤولاً أمام
الشعب ويمكن عزله، باعتبار أن الشعب هو صاحب السلطة والسيادة، وما الحاكم
إلا مفوضاً باسم الإرادة الجماعية.

وبالتالي إذا كانت نظرية العقد الاجتماعي عبارة عن فكرة فلسفية افتراضية
من صنع خيال الفلاسفة، إذ لم يثبت التاريخ أن الأفراد أبرموا عقداً بمقتضاه نشأة
الدولة؛ غير أنها تعتبر من بين النظريات التي تم تكريس مبادئها على أرض
الواقع، إذ استمدت الثورتان الأمريكية والفرنسية الكثير من أفكار هذه النظرية،
وانعكست على دساتيرهما.

إذ نجد، أن أهم هدف أرادت نظرية العقد الاجتماعي تحقيقه، هو المحافظة
على الكيان البشري أي على الإنسانية، من خلال محاولة إخراج الأفراد من

وضعية إلى وضعية أحسن، يسود فيها الأمن والاستقرار ، والمحافظة على حياة الإنسان، لأن هذا الأخير سوف يصبح الفاعل الأساسي في نشأة الدولة.

إذ كان لها الفضل في تكريس مبادئ دستورية سامية، من بينها فكرة الديمقراطية نشأة الدولة، وهذا عبر تجسيد السيادة الشعبية، أو الإرادة الجماعية التي كان لها الدور البارز في ظهور الدولة، وتفويض السلطة إلى الحاكم؛ هذا الأخير هو معبر فقط عن صاحب السيادة والمتمثل في الشعب، ويجب على الحاكم الخضوع للإرادة الجماعية صاحبة السيادة.

2- عقد البيعة في الإسلام:

لقد أكد الكثير من المفكرين وفقهاء القانون الدستوري، على أن فكرة العقد الاجتماعي كأساس لنشأة الدولة، تجد مصدرها في الإسلام؛ إذ أن عقد البيعة، هو تجسيد فعلي وحقيقي للعقد الاجتماعي الذي وقع قبل 10 قرون، وبعدها تمت دراسته من طرف الفلاسفة، لكن كنظرية فلسفية وليست واقعية وهذا بداية من

القرن 17 و18

ومنه، يمكن القول أن البيعة هي عبارة عن عقد أو اتفاق جماعي بين الأمة والخليفة الذي ينوب عنهم في السلطة؛ إذ نجد أن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، لم يهاجر إلى المدينة، ولم يؤسس فيها دولة، إلا بعد إبرام اتفاق بينه وبين

الأنصار من أجل نصرته، والعمل من أجل إقامة النظام الجديد الذي يدعوا له الإسلام وهذا من خلال البيعة الثانية.

وبالتالي، فإن عقد البيعة في الإسلام هو بين طرفين : الأمة من جهة باعتبارها صاحبة السيادة، ومن جهة أخرى الخليفة أو الأمير الملك الذي ينوب عن الأفراد في ممارسة السلطة، وهذا برضا وقبول المحكومين، لكن مع تحقيق مصالح الشعب وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.